

الحسين بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق معاهدة الحدود الدولية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية العراقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق معاهدة الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر المعاهدة الملحق بهذا القانون والبروتوكول التامع لها (الاول لتنظيم سلطات الحدود ، والثاني لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود) والمعقودة بين حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/٥/١٣

الحسين بن طهول

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير العدل	وزير الداخلية	احمد مبيدات
وزير التربية والتعليم	وزير الشؤون	وزير الخارجية
حكمت السكاك	ابراهيم ايوب	د. محمد مصطفى الزين
وزير الاعلام	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة والسياحة
فليس شرف	د. هلال عوده	د. جمنواد المنصاني
وزير العمل	وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. فهد عبد الجبار	محمد بشير	عبد خلف داودية
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير التعاون	وزير الاشغال العامة
عبد السلام عثمان	عبد الله عويطات	المهندس رالف نجم
وزير الارض والمياه	وزير الاشغال العامة	المهندس رالف نجم
المهندس محمد الله الملبسي	المهندس رالف نجم	المهندس رالف نجم

معاهدة

الحدود الدولية بين المملكة
الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية ، اذ تتطلقان من الروابط الاخيرة والمصير الواحد والمصلحة المشتركة التي تجمع بين بلديهما وشعبيهما .

واذ تحدهما الرغبة لتعزيز أواصر الأخوة بينهما ، وتأكيدا للتعاون الوثيق الذي أرسى قواعده قائدا مسيرة البلدين ، صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال واخوه سيادة الرئيس صدام حسين لخير ورفعة بلديهما .

لقد قررتا عقد هذه المعاهدة وعينت مندوبين مفوضين عنها هما :-

عن المملكة الاردنية الهاشمية : سليمان عرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

عن الجمهورية العراقية : سعدون شاكر محمود عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية .

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما ، ووجداهما صحيحة ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :-

المادة الأولى

يقر الطرفان المتعاقدان الساميان ، ويعترفان بأن حدودهما الدولية ، وهي التي قامت بتحديدتها لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقية المشتركة ، في محاضرها الموقع عليها ، في الرطبة بتاريخ ١٠/ كانون الاول / ١٩٨٠ و ١٤/ كانون الثاني / ١٩٨١ ، وفي عمان بتاريخ ٢٨/ شباط / ١٩٨١ ، وفي بغداد بتاريخ ٢٨/ آذار / ١٩٨١ ، وفي الرطبة بتاريخ ٢٨/ نيسان / ١٩٨١ ، وفي طربيل بتاريخ ٢٦/ تشرين الثاني / ١٩٨١ ، التي ثبتت بالثبوت وستين دعامة شيدت بين دعامة الحدود العراقية السعودية المشتركة في جبل عانة ذات الرقم (٢٦٥) ، وبين دعامة الحدود العراقية السورية المشتركة في التفت ذات الرقم (١) وحددت احداثيات هذه الدعامات بموجب قوائم الاحداثيات ورسمت حسب تسلسل الدعامات على مرتسم مسن مقياس (١/ ٢٠٠٠٠٠) من قبل لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقية المشتركة (الملحق رقم ١) ، والملحقة جميعها بهذه المعاهدة ، وتعتبر كلاً لا ينجزاً منها .

المادة الثانية

يبدأ خط الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية من نقطة التقاء الحدود العراقية - السورية ، في دعامة الحدود رقم (٢٦٥) في جبل عانة ، ذات ارتفاع (٩٤٠) متراً ويصعد نحو الشمال الشرقي باتجاه قدره (ش ٤٣° ٠٨' ٤٨") ماراً بالدعامة رقم (١) التي تبعد مسافة قدرها (٤٠٧٤/٥٦) متراً عن الدعامة (٢٦٥) .

ومن هنا وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٦٠٣/٦١) متراً الى الدعامة رقم (٢) .

ومن هنا وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٩٧٧/٦٧) متراً الى الدعامة رقم (٣) (DOPPLER) .

ومن هذه الدعامة (دعامة رقم (٣)) (البويلر) يصعد خط الحدود نحو الشمال الغربي باتجاه قدره (ش ٢٦° ٤٤' ١٥") (غ ٣٤° ١٥' ٣٤") وبمسافة قدرها (٤٦٨٨/٤٤) متراً الى الدعامة رقم (٤) .

ومن هنا وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٩٤٣/٤٤) متراً الى الدعامة رقم (٥) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٢٣٤/٩٩) متراً إلى الدعامة رقم (٦) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٥٥٦/٠٩) متراً إلى الدعامة رقم (٧) ومن هذه الدعامة (دعامة رقم ٧) يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي باتجاه قدره (ج ٣٤° ١٥' ٧٤" غ) (ش ٣٤° ١٥' ٢٥٤" غ) وبمسافة قدرها (٣٠٣/٤٩) متراً إلى الدعامة رقم (٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٩٤/٢٨) متراً إلى الدعامة رقم (٩) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٧٦٢/٨٨) متراً إلى الدعامة رقم (١٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٥٠٢/٢٦) متراً إلى الدعامة رقم (١١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٠١/٣٨) متراً إلى الدعامة رقم (١٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٣٤٩/٣٢) متراً إلى الدعامة رقم (١٣) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٣٥٥/٠٠) متراً إلى الدعامة رقم (١٤) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٣٩٥/٠٤) متراً إلى الدعامة رقم (١٥) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٨٢/٦٤) متراً إلى الدعامة رقم (١٦) .

ومن هذه الدعامة (دعامة رقم ١٦) يتجه خط الحدود نحو الشمال الغربي وباتجاه قدره (ش ٢٦° ٤٤' ١٥" غ) (ش ٣٤° ١٥' ٣٤٤" غ) وبمسافة قدرها (١٠٢٤/٨٣) متراً إلى الدعامة رقم (١٧) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٥٤٤/٨٤) متراً إلى الدعامة رقم (١٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٣٣١/٨٧) متراً إلى الدعامة رقم (١٩) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٥٦٣/٧٠) متراً إلى الدعامة رقم (٢٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٠٥٠/٤٤) متراً إلى الدعامة رقم (٢١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٦٩٣/٢٨) متراً إلى الدعامة رقم (٢٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٦٩٤/٢١) متراً إلى الدعامة رقم (٢٣) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٧٦٣/٠٨) متراً إلى الدعامة رقم (٢٤) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٣٢٧/٠١) متراً إلى الدعامة رقم (٢٥) .

ومن هذه الدعامة (دعامة رقم ٢٥) يتجه خط الحدود نحو الشمال الشرقي وباتجاه قدره (ش ٣٤° ١٥' ٧٤" غ) (ش ٣٤° ١٥' ٧٤" غ) وبمسافة قدرها (١١١٦/٢٤) متراً إلى الدعامة رقم (٢٦) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٨٦٦/٥٨) متراً إلى الدعامة رقم (٢٧) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٧١٨/٥٩) متراً إلى الدعامة رقم (٢٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٠٨/٢٢) متراً إلى الدعامة رقم (٢٩) .

ومن هذه الدعامة (دعامة رقم ٢٩) يتجه خط الحدود نحو الشمال الغربي وباتجاه قدره (ش ٢٦° ٤٤' ١٥" غ) (ش ٣٤° ١٥' ٣٤٤" غ) وبمسافة قدرها (٣٣٨٩/٨٥) متراً إلى الدعامة رقم (٣٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٩١٠٣/٨٨) متراً إلى الدعامة رقم (٣١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٨٤٦/٣٣) متراً إلى الدعامة رقم (٣٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٥٩٤/٩٦) متراً إلى الدعامة رقم (٣٣) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣١٧٠/١٩) متراً إلى الدعامة رقم (٣٤) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٧٤٩/٩٤) متراً إلى الدعامة رقم (٣٥) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٨٦٠/١١) متراً إلى الدعامة رقم (٣٦) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٤٨١/٩١) متراً إلى الدعامة رقم (٣٧) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٢٧٧/٧٦) متراً إلى الدعامة رقم (٣٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٠٠/٦٠) متراً إلى الدعامة رقم (٣٩) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٧٦٧/١٨) متراً إلى الدعامة رقم (٤٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٤٦٣/٨٤) متراً إلى الدعامة رقم (٤١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٨٦٦/٤٢) متراً إلى الدعامة رقم (٤٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢١٩٠/٣٣) متراً إلى الدعامة رقم (٤٣) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٠٥٣/٠٢) متراً إلى الدعامة رقم (٤٤) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٩٤٥/٣٠) متراً إلى الدعامة رقم (٤٥) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٤٣٩/٥٢) متراً إلى الدعامة رقم (٤٦) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٨٦٦/٢٤) متراً إلى الدعامة رقم (٤٧) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٥١٨/٧٦) متراً إلى الدعامة رقم (٤٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٢١٣/٨٢) متراً إلى الدعامة رقم (٤٩) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤١٨١/٩٨) متراً إلى الدعامة رقم (٥٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٩١٠/٨٨) متراً إلى الدعامة رقم (٥١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٠١٣/٦٦) متراً إلى الدعامة رقم (٥٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٩١٧/١٦) متراً إلى الدعامة رقم (٥٣) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٠٢١/٧٠) متراً إلى الدعامة رقم (٥٤) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣١٣٠/٦٣) متراً إلى الدعامة رقم (٥٥) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٨٤٨/٦٢) متراً إلى الدعامة رقم (٥٦) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٢٩٧١/٥٠) متراً إلى الدعامة رقم (٥٧) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٣٩٢/٠٦) متراً إلى الدعامة رقم (٥٨) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٣٣٣٠/٠٣) متراً إلى الدعامة رقم (٥٩) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٤٩١٢/٣٨) متراً إلى الدعامة رقم (٦٠) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٧٢٧/٨٤) متراً إلى الدعامة رقم (٦١) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (١٣٩٧/٦٦) متراً إلى الدعامة رقم (٦٢) .

ومنها وينفس الاتجاه وبمسافة قدرها (٠٢٧/١٩) متراً إلى الدعامة رقم (٦٣) .

أن الدعامة رقم (١) الواقعة في التنف، دعامة الحدود العراقية السورية المشتركة، تمثل نهاية مسار خط الحدود الأرونية العراقية وهي دعامة قديمة لأشياء الدعامة التي شيدتها اللجنة الفنية المشار إليها في المادة الأولى من هذه المعاهدة أن المسافات المبينة في هذه المادة محسوبة من الأحاديث الخاصة بالدعامات على إسقاط (U, T, M) .

المادة الثالثة

يقر الطرفان المتعاقدان الساميان ، بأن دعاءات الحدود المثبتة على الأرض ، وعددها اثنان وستون دعامة ، المينة احداثياتها في قوائم الاحداثيات الملحقه بهذه المعاهدة ، والمرقعة من قبل ممثلي الطرفين الخويلين (الملحق رقم ٢) قد شيدت من قبل لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقية المشتركة ، المشار اليها بالمادة الاولى من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة

تكون المساحات المتبادلة ، طبقا لتعديل خط الحدود الدولية الاصلي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية متساوية ، وقدرها (١٩٥/٥٦) مائة وخمسة وتسعون كيلو مترا مربعا وستة وخمسون من المائة من الكيلو متر المربع كما هو موضح بالمرسم الملحق بهذه المعاهدة ، ملحق رقم (٣) .

المادة الخامسة

يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان ، باعداد خرائط طوبوغرافية بمقياس (٢٥٠٠٠/١) لخط الحدود ، المين بالمرسم المشار اليه بالمادة الاولى من هذه المعاهدة ، طبقا لما ورد بمحضر الاجتماع الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٨١ والتي محل بعد انجازها محل المرسم المذكور ، وتكون هي الخرائط النهائية المعتمدة لخط الحدود .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان ، بضمان تنفيذ محضر الاجتماعات الموقع عليه في عمان ، بتاريخ ٢١/٢١ آذار ١٩٨٣ ، الخاص بالامتلاكات التي تغيرت تبعيتها الوطنية - اثر تحديد الحدود الدولية بين بلديهما بموجب هذه المعاهدة المرفق بهذه المعاهدة ، الذي يعتبر كلالا يتجزأ منها .

المادة السابعة

يمتد الطرفان المتعاقدان الساميان ، بروتوكولين الاول : لتنظيم سلطات الحدود ، والثاني : لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود .

المادة الثامنة

تلقى بموجب هذه المعاهدة ، جميع الوثائق والاتفاقيات المقررة بين الطرفين المتعاقدين الساميين بشأن تحديد الحدود الدولية بينهما .

المادة التاسعة

تخضع هذه المعاهدة للتصديق ، طبقا للاجراءات الدستورية النافذة في دولتي الطرفين المتعاقدين الساميين .

المادة العاشرة

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، الذي سيتم في عمان . وبناء عليه فان المتدوين المفوضين من قبل الطرفين المتعاقدين الساميين قد وقعا هذه المعاهدة والوثائق الملحقه بها كتب ببغداد من نسختين أصليتين باللغة العربية اكل منهما تضمن الحجية القانونية .

وقم التوقيع عليها في بغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الآخرة العام الهجري ١٤٠٤ . الموافق لليوم التاسع عشر من شهر آذار العام الميلادي ١٩٨٤ .

عن الجمهورية العراقية :
سليمان هادي
عن المملكة الاردنية الهاشمية :
سليمان هادي

بروتوكول

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية لتنظيم سلطات الحدود

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩٨٤ ورغبة منها في تنظيم اختصاصات سلطات الحدود ، فقد اتفقتا على ما يلي : -

المادة الاولى : -

١ - لغرض تنفيذ هذا البروتوكول تمتد منطقة الحدود الى عمق سبعة كيلو مترات داخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين اعتبارا من خط الحدود المشترك .

٢ - لا يجوز لكلا الطرفين المتعاقدين اقامة منشآت او مخيمات او ما يشابهها باستثناء المنشآت الرسمية كمنشآت قوات الحدود والمنشآت الحكومية الاخرى في المنطقة الممتدة لعمق كيلو متر واحد من خط الحدود المشترك .

المادة الثانية : -

١ - يعين كل من الطرفين المتعاقدين سلطات الحدود المدرجة ادناه لممارسة تنفيذ احكام هذا البروتوكول :

أ - سلطات الحدود من الدرجة الاولى : -

عن المملكة الاردنية الهاشمية - مدير قضاء الرويشد .

عن الجمهورية العراقية - قائم مقام قضاء الرطبة .

ب - سلطات الحدود من الدرجة الاعلى : -

عن المملكة الاردنية الهاشمية - محافظ اربد .

عن الجمهورية العراقية - محافظ الانبار .

٢ - يجوز تغير سلطات الحدود المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة او استحداث سلطات اخرى باتفاق الطرفين المتعاقدين بالطريق الدبلوماسي .

المادة الثالثة : -

يبلغ الطرفان المتعاقدان أحدهما الآخر بالطريق الدبلوماسي خلال شهر من دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالاسماء الكاملة لاعضاء سلطات الحدود وعناوين وظائفهم وصورة من وثائق تفويضهم وتضمن وثيقة التفويض صورة صاحبها وتوقيعه ويتم بعد ذلك ابلاغ كل تغيير يجري في هذا الصدد بنفس الاسلوب .

المادة الرابعة : -

يكون لكل عضو من سلطات الحدود للطرف المتعاقد الحق في ان يعين الميساعدين الذين يحتاج اليهم وان يبلغ اسماءهم وعناوين وظائفهم الى سلطات حدود الطرف المتعاقد الآخر ووثيقة تفويضه :

المادة الخامسة : -

اتفق الطرفان المتعاقدان على تسوية الخلافات والخلافات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود المشمولة بهذا البروتوكول وفقاً للاحكام المدرجة فيه :

المادة السادسة :

- يقصد بالمخالفات والحوادث الخاصة بالحدود والتي تدخل في نطاق احكام هذا البروتوكول ما يلي :
- ١ - اجتياز غير مسموح به للحدود من قبل مواطني الطرفين المتعاقدين .
 - ٢ - التعرض لدعائم الحدود او هدمها او هدم المباني او المنشآت الاخرى المتعلقة مباشرة بالحدود .
 - ٣ - اطلاق النار على المخافر وحرس الحدود او على الاشخاص او على دعائم الحدود او منشآت الحدود الواقعة في اراضي الطرف الآخر .
 - ٤ - هروب متهمين بارتكاب احدى الجرائم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي يتمتعون اليه في منطقة الحدود ولجوتهم الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر .
 - ٥ - حوادث السلب والنهب والحريق التي تقع من قبل مواطني احد الطرفين المتعاقدين في منطقة الحدود لدى الطرف الآخر .
 - ٦ - قيام شخص او اشخاص باعمال التهريب من اقليم احد الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ٧ - صيد الحيوانات البرية ضمن منطقة الحدود .
 - ٨ - اساءة استعمال مياه الآبار او تلويثها وكل ما يؤدي الى اعاقه الانتفاع بها .
 - ٩ - الخلافات الناجمة عن اجتياز حدود احد الطرفين المتعاقدين من قبل موظفي حدود الطرف الآخر .

المادة السابعة :

يكون لاعضاء سلطات الحدود لكل من الطرفين المتعاقدين الاختصاصات المدرجة ادناه في منطقة الحدود :

- ١ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع الحوادث .
- ٢ - اتخاذ الاجراءات اللازمة واشعار سلطات حدود الطرف المتعاقد الآخر لتجنب ارتكاب الجرائم في منطقة الحدود للطرف المتعاقد الآخر من قبل الاشخاص ومنعهم من اجتياز الحدود ، وفي الحالة التي يجتاز فيها هؤلاء الاشخاص خط الحدود من منطقة حدود احد الطرفين المتعاقدين الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر تشعر سلطة حدود الطرف الاول سلطة حدود الطرف الثاني وتتخذ هذه الاخيرة الاجراءات اللازمة للقبض عليهم وتسليمهم الى سلطة حدود ذلك الطرف .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة التهريب وابعاد المهربين عن منطقة الحدود .
- ٤ - تبادل المعلومات في حالة الكوارث في منطقة الحدود والتعاون في سبيل حلها .
- ٥ - اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد انتشار الاوبئة الحيوانية او الطفيلية الزراعية الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ولهذا الغرض تقوم سلطة حدود الطرف المتعاقد الذي ظهر في اقليمه وباء باشعار سلطة حدود الطرف المتعاقد الآخر .
- وفي حالة الشك في وجود وباء بين الحيوانات التي ينتقل ان يجتاز الحدود من اقليم طرف الى اقليم الطرف الآخر تتخذ سلطات الحدود للطرفين المتعاقدين الاجراءات اللازمة لمنع انتشار هذا الوباء وفقاً لانتظمة التفيتين الصحي والبيطري لكل من الطرفين .
- ٦ - التحقيق في جميع حوادث الحدود .

٧ - تسوية المنازعات التي قد تطرأ بشأن المخالفات والحوادث المشار اليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول ، والنظر ضمن حدود سلطاتهم في طلبات التعويض المقدمة على اثر حادث حدود من قبل احد الطرفين المتعاقدين او من قبل اشخاص موجودين في منطقة الحدود التابعة لاختصاصهم .

المادة الثامنة :

- ١ - اذا التجأ أحد مواطني الطرفين المتعاقدين الى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر بعد ارتكابه جريمة منصوص عليها في قانون الطرف الذي ينتمي اليه في منطقة حدود ذلك الطرف ، جاز لسلطة حدود الطرف الذي ارتكبت الجريمة في اقليمه ان يطلب توقيف المتهم ، وعلى سلطة حدود الطرف المتعاقد الآخر ان تبذل طاقتها للقبض على الشخص المطلوب وتخبر عند القبض عليه سلطة حدود الطرف المتعاقد صاحب الطلب .
- ٢ - يجوز لسلطة حدود الطرف المتعاقد المطلوب اليها التوقيف اعادة المتهم خلال مدة اقصاها عشرة ايام اعتباراً من تاريخ توقيفه .
- ٣ - اذا امتنعت سلطة الحدود المطلوب اليها التوقيف لاي سبب كان عن اعادة المتهم خلال مدة عشرة ايام وجب عليها ان تحتفظ به موقوفاً الى حين تسليم الوثائق المتعلقة باعادته بالطريق الدبلوماسي وفي جميع الاحوال لا يجوز ان تتجاوز مدة توقيف المتهم شهرين .

المادة التاسعة -

لاعضاء سلطات الحدود ومساعدتهم بعد اتفاق سابق للقيام بالتحقيق الموقفي المشترك في حادث حدود بغية تثبيت الوقائع ، وفي هذه الحالة واذا اقتضت الحاجة ذلك يمكن أن يصطحبوا معهم خبراء وشهودا وكذلك ضحايا الحادث ويشرف على التحقيق الطرف المتعاقد الذي يجري التحقيق في اقليمه ويجوز بالتحقيق محضر تدرج فيه باختصار الوقائع والمداولات والنتائج التي يتوصل اليها التحقيق الذي تتم احالته الى السلطات القضائية المختصة في الاقليم

المادة العاشرة -

تعين سلطات حدود الطرفين المتعاقدين باتفاق مشترك ، نقاط اللقاء وتبادل الرسائل ونقاط تسليم الاشخاص والإموال ، ونقاط العبور .

المادة الحادية عشرة :

يمكن لاعضاء سلطات الحدود ومساعدتهم والخبراء ان يجتازوا الحدود لممارسة الوظائف الناجمة عن احكام هذا البروتوكول بعد ابراز وثائق التفويض المذكورة في المادتين الثانية والثالثة من هذا البروتوكول واحضار السلطات ، المختصة للطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثانية عشرة :

يجري اصدار مركز حدود الطرف المتعاقد الآخر اقرباً بيوم وساعة عبور الاشخاص الذين يقتضي عبورهم الحدود طبقاً لاحكام هذا البروتوكول في الوقت المطلوب قبل (٢٤) ساعة في الاقل .

المادة الثالثة عشرة :-

يتمتع اعضاء سلطات الحدود ومساعدوهم اثناء قيامهم بمهمتهم بالحرمة الشخصية لاداء واجباتهم ولا تخضع المواد التي يحتاجونها لذلك الغرض الى الضرائب والرسوم الجمركية .

المادة الرابعة عشرة :-

يتمتع الاشخاص المذكورين في المادة الحادية عشرة من هذا البروتوكول خلال وجودهم في المنطقة الحدودية لاحد الطرفين المتعاقدين بكل مساعدة ، ضرورية ممكنة بما في ذلك وسائل النقل والسكن ووسائل الاتصال بسلطاتهم

المادة الخامسة عشرة :-

لا يحق لسلطات الحدود مناقشة ما يتعلق بخط الحدود ولا يجوز لها بأي حال من الاحوال التدخل في الشؤون الداخلية للطرف المتعاقد الاخر .

المادة السادسة عشرة :-

١ - تجتمع سلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - أ) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بالتناوب في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين مرة واحدة كل ستة اشهر اوكلما تستدعي الحاجة للاجتماع وبموافقة الطرفين المتعاقدين لحسم القضايا المتعلقة بما يدخل في اختصاصها واذا لم توفق السلطات المذكورة في حسم هذه القضايا ترفع عندئذ الى سلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول لتقرر مآثرها بشأنها .

٢ - تجتمع سلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بالتناوب في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين مرة واحدة كل سنة او اذا اقترحت سلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - أ) من المادة الثانية من هذا البروتوكول عقد اجتماع استثنائي خلاف ذلك للتشاور وحسم القضايا المعلقة .

المادة السابعة عشرة :-

١ - تقوم سلطات حدود الطرفين المتعاقدين الميينة بالفقرة (١ - أ) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بتبادل المعلومات بشأن المحافظة على مواقع دعامات الحدود وصيانتها وتزوي الكشفت الموقعي عليها قبل عقد اجتماعها نصف السنوي المنوعدة بالفقرة (١) من المادة السادسة عشرة من هذا البروتوكول لبحث الموضوع خلاله ورفع التقارير اللازمة بشأنها الى سلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول .

٢ - اذا تبين لسلطات الحدود الميينة بالفقرة (١ - ب) من المادة الثانية من هذا البروتوكول بأن مواقع الدعامات قد تغيرت او ان وضعها بحاجة الى صيانة او ترميم نتيجة التآكل لأسباب طبيعية او اصطناعية تشير هذه السلطات الجهات المختصة للطرفين المتعاقدين من اجل اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لاعادة الدعامات الى مواقعها او صيانتها او ترميمها وفق المواصفات الفنية التي اتفق عليها الطرفان المتعاقدان والمثبتة في محاضر لجنة الحدود الفنية الاردنية العراقية المشتركة والمعتمدة بموجب معاهدة الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر اذار ١٩٨٤

المادة الثامنة عشرة :-

يسري مفعول هذا البروتوكول لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويتجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يتم احد الطرفين "بإشعار الطرف الاخر بالطريق الدبلوماسي برغبته بتعديله أو الغائه وذلك قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة اعلاه .

المادة التاسعة عشرة :-

يخضع هذا البروتوكول للتصديق طبقا للاجراءات الدستورية النافذة في دولتي الطرفين المتعاقدين .

المادة العشرون :-

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في عمان .
كتب بغداد بستين اصلين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية .
وقع بغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الآخرة للعام الهجري ١٤٠٤ .
الموافق لليوم التاسع عشر من شهر اذار للعام الميلادي ١٩٨٤ .

عن المملكة الاردنية الهاشمية
سليمان عرار

عن الجمهورية العراقية
سعدون شاكر محمود

بروتوكول

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية
لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية تنفيذا للمادة السابعة من معاهدة الحدود الدولية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩٨٤ ، ورغبة منها في وضع أسس معينة لتأمين استفادة مواطنيها من المراعي والمياه الموجودة في منطقة حدود بلديهما وبغية تنظيم شؤون الرعي وورد المياه ، فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى :-

منطقة الحدود :- هي المنطقة الممتدة من خط الحدود الى عمق سبعة كيلو مترات داخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين ولا يجوز الرعي والتنقل في هذه المنطقة .

المادة الثانية :-

منطقة الرعي :- تتحدد منطقة الرعي لاغراض هذا البروتوكول بعمق ثلاثين كيلو متراً من نهاية منطقة الحدود المشار اليها بالمادة الاولى من هذا البروتوكول داخل اقليم كل من الطرفين .

المادة الثالثة :-

لرعاة من مواطني الطرفين المتعاقدين المقيمين بجوار المناطق الحدودية الانتفاع من المراعي وموارد المياه في منطقة الرعي المحددة في المادة الثانية من هذا البروتوكول .

المادة الرابعة :-

اذا رغب مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين في الانتفاع من المراعي وموارد المياه في اقليم الطرف الآخر فعليهم تقديم طلب الى السلطات الحدودية في البلد التابعين له خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من موسم الرعي ، ويجب ان يتضمن هذا الطلب عدد الرجال والنساء والاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ثمان عشرة سنة وعدد الامر واسماء ارباب الامر وعدد الحيوانات من كل نوع مع بيان العشار منها (الحوامل) ومكان الرعي ونقاط العبور الممنوي للدخول منها وتاريخ الدخول ومدة الاقامة في اقليم الطرف الآخر وتاريخ الخروج بصورة تقريبية .

المادة الخامسة :-

ترسل السلطات الحدودية الطلب المذكور في المادة الرابعة من هذا البروتوكول الى السلطات الحدودية للطرف المتعاقد الآخر وعلى هذه السلطات ان تعلم ذلك الطرف بجوابها خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلط طلب الرعي .

المادة السادسة :-

بعد اشعار السلطات الحدودية الطرف الطالب بالموافقة واعطائه رخصة الرعي يقوم كل من الطرفين بأرسال ممثل او أكثر عنه الى نقاط العبور لغرض الاشراف وتسهيل عملية العبور ، وينظم ممثلو الطرفين محضراً بالمعلومات المذكورة في المادة الرابعة من هذا البروتوكول وتنتج نفس الاجراءات عند عودة الاشخاص والقطعان الى بلدنهم الأصلي .

المادة السابعة :-

تكون مدة الرعي ابتداء من منتصف شهر شباط (فبراير) لغاية منتصف شهر مايس (أيار) من كل عام في حالة وجود موسم للرعي وبعد انتهاء موسم الرعي يعاد الاشخاص مع قطعانهم الى السلطات الحدودية للطرف الذين هم من مواطنيه .

المادة الثامنة :-

تحدد سلطات حدود الطرفين المتعاقدين نقاط العبور التي يمكن استخدامها لاغراض هذا البروتوكول بالتشاور ستويا في ضوء متطلبات الرعي .

المادة التاسعة :-

لا يخضع مواطنو الطرفين المتعاقدين المشار اليهم في هذا البروتوكول عند الترخيص لهم بالرعي والانتفاع من موارد المياه في مناطق الرعي الى :-

١ - القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين بخصوص الاقامة وجوازات السفر ، وتصدر لهم وثيقة مرور من قبل السلطات الحدودية لبلدنا الأصلي تسمح باجتياز الحدود .

٢ - الضرائب والرسوم على حيواناتهم وخيامهم وادواتهم المضربية وما هو ضروري عادة من اأهم المنزلي وما يحملونه من المواد الغذائية والاستهلاكية وذلك دون مساس بحقوق الطرفين فيما يخص استيفاء الرسوم الجمركية على الحيوانات او المواد المخصصة للتجارة بها في اقليم الطرف الآخر .

المادة العاشرة :-

يحفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في تحديد عدد السيارات التي يرغب ان يدخلها الرعاة الى اراضيه ، وكذلك تحديد عدد ونوعية الاسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها وتصدر لهم سلطات الحدود وثائق بحمل هذه الاسلحة ، واذا زاد عدد الاسلحة النارية على ما هو مخصص به فعليهم تسليمها مقابل ايصال الى الجهة المسؤولة عند نقطة العبور التي تعيدها اليهم عند عودتهم .

المادة الحادية عشرة :-

اذا تفشى مرض حيواني معد او وباء سار او ما يماثلها فلكل من الطرفين المتعاقدين فرض التدابير البيطرية او الصحية الضرورية وتطبيق الاوامر الصادرة بمنع دخول وخروج الاشخاص والحيوانات وعلى السلطات المختصة في كلا البلدين التعاون في هذا المجال وتخضع منطقة الرعي في اقليم كل من الطرفين المتعاقدين للاشراف البيطري وتتخذ الاجراءات الصحية كالمعالجات والتلقيحات الوقائية مجانيا وبصورة مشتركة .

المادة الثانية عشرة :-

يجب للاشخاص المشار اليهم في هذا البروتوكول الاستفادة في اقليم الطرف المستقبل من الخدمات الصحية والبيطرية كما يسمح لهم بالتزود بالمواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية .

المادة الثالثة عشرة :-

لا يجوز للاشخاص المشار اليهم في هذا البروتوكول التجوال في غير المناطق المحددة للرعي الا في حالة القوة القاهرة او بترخيص من السلطات المختصة .

المادة الرابعة عشرة :-

يسري مفعول هذا البروتوكول لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويتجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يقر أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطريق الدبلوماسي برغبته بتعديله أو إلغائه وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة في هذه المادة .

المادة الخامسة عشرة :-

يخضع هذا البروتوكول للتصديق طبقاً للإجراءات الدستورية النافذة في دولتي الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة عشرة :-

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في عمان .
كتب ببغداد بنسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية .
وقع ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جبايى الآخرة للعام الهجري ١٤٠٤ .
الموافق لليوم التاسع عشر من شهر آذار للعام الميلادي ١٩٨٤ .

عن المملكة الاردنية الهاشمية
سليمان عرار

عن الجمهورية العراقية
سعدون شاكر محمود

نسخة الميثاق بين المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (٧) من المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٧ - استخدام العمال غير الاردنيين :

أ - على صاحب العمل ان لا يستخدم اي عامل غير اردني الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين او كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة ويشترط في جميع الاحوال ما يلي :-

١ - منح الاولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب بالنسبة لامثالهم من الاجانب ؛

٢ - الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة قبل استخدام اي عامل الى المملكة مهما كانت مهنته ويستثنى من الحصول على هذه الموافقة الحالات التي يتفق على استثنائها بين الوزارة ووزارة الداخلية .

٣ - الحصول على تصريح عمل من الوزير او من ينييه قبل مباشرة العامل بالعمل سواء كان من الفئات المشمولة باحكام هذا القانون او من الفئات غير المشمولة بها ، وتكون مدة التصريح لسنة ويجوز منحه لمدة اقل من ذلك .

ب - تستوفي الوزارة رسماً قدره عشرة دنانير من العامل العربي وثلاثون ديناراً من العامل الاجنبي مقابل منح تصريح العمل او تجديده وتعتبر الرسوم المستوفاه على هذا الوجه ايراداً للخزينة .

ج - يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً عن كل شهر أو الجزء من الشهر يستخدم خلاله أي عامل بصورة تخالف أحكام هذا القانون ، ويتم تسفير العامل من المملكة في هذه الحالة من قبل سلطات الأمن المختصة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة المحكوم عليه بمقتضى هذه الفقرة .

١٩٨٤/٥/٢٠

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع أحمد عبيدات
وزير التربية والتعليم حكمت السكاكيت	وزير التكوين أبراهيم أيوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة د. محمد عضوب الزين
وزيرة الاعلام ووزيرة الخارجية بالوكالة ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة والسياحة وزير النقل د. جواد الفنايني
وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله القابليسي
وزير التربية الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عويدات	وزير شؤون الأرض المحتلة شوكت محمود

نظام معدل لنظام الابنية والتنظيم في مدينة عمان

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الابنية والتنظيم في مدينة عمان

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الابنية والتنظيم في مدينة عمان لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٤) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-

د - ان يقع هذا الطابق في منتصف سطح الطابق المنشأ عليه مع ترك ارتدادات عن حدود البناء باستثناء بيت الدرج الذي يمكن وصله مع ذلك الطابق على ان لا يقل أي ارتداد عن نصف الارتداد المقرر للبناء الاصلي . ويجوز ان يحاط سقف هذا الطابق بمرور معياري من جميع الجهات بما لا يزيد على (٧٥) سنتيمتر ولا يحجب هذا المرور ضمن النسبة المئوية للبناء .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٦) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ط) التالية اليها :-

ط - المدارس : سيارة واحدة لكل (١٠٠) مائة متر مربع من مساحة البناء .

المادة ٤ - تعديل المادة (١٨) من النظام الاصلي باضافة الفقرات (هـ) و (و) و (ز) التالية اليها :-

هـ - لا يجوز فتح أكثر من مدخل احد ومخرج واحد للسيارات يصلان ما بين قطعة الارض والشارع او الشوارع المجاورة .

و - يجوز للجنة قبول مواقف لانتاج فيها للسيارات امكانية الدوران داخل هذه المواقف وذلك للصعوبات الفنية المحيطة بها او لصغر مساحة البناء ويشترط في ذلك ان لا يزيد عدد السيارات في الموقف الواحد عن أربع سيارات وان لا يستغل الارتداد الامامي للبناء بشكل يمنع حركة السيارات .

ز - يجوز للجنة قبول مواقف مكشوفة للسيارات في الارتدادات الجانبية للابنية فقط وبعد حد الارتداد الامامي شريطة ان لا يقل عرض الموقف عن المسافة المقررة للارتداد الجانبي ولا يقل طوله عن (٧٥) متراً وان لا يستعمل الموقف لأكثر من سيارة واحدة في كل من الارتدادين الجانبيين .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي باضافة الفقرتين (د) و (هـ) التاليتين اليها :-

د - لا يجوز للجنة ترخيص أي بناء يزيد عدد الشقق فيه عن سبعة شقق الا بعد ان يقوم المالك بتوفير مواقف سيارات لجميع الشقق .

٨ - إذا تجاوز عدد الشقق في الطابق الواحد شقتين فيجب توفير مرافق للسيارات تكفي لكامل عدد الطوابق المسموح بها وفقاً لهذا النظام وذلك بغض النظر عن عدد الطوابق المطلوب في الترخيص.

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٥) من النظام الأصلي على النحو الآتي :-

أ - إلغاء نسبة (٢٥٪) حيثما وردت في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بنسبة (٥٠٪).

ب - بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

ج - يجوز للجنة أن ترخص الابنية التي اقيمت بعد تاريخ ١٦/٧/١٩٧٩ وحتى تاريخ صدور هذا النظام إذا كانت نسبة تجاوزها للاحكام والشروط المقررة في التنظيم لا تزيد على النسب المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة على ان تستوفي عن ذلك التجاوز الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (و) من المادة (٤٨) من هذا النظام.

المادة ٧ - يلغى نص البنود (١) و (٢) و (٦) و (٧) و (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٢٦) من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

١ - ان لا يقل عرض الشارع الذي تقع عليه محطة المحروقات عن (١٢) متراً.

٢ - ان لا تقل مساحة قطعة الأرض المخصصة لمحطة المحروقات عن (٢٥٠٠) ضمن المناطق السكنية وان لا تقل واجهتها عن (٢٠) متراً وان لا تقل واجهة القطعة المخصصة لمحطة المحروقات على اي طريق اعتبر محدود المنافذ بقراء من الجهة المختصة عن (٣٠) متراً ويعمق لا يقل عن (٣٠) متراً.

٦ - ان تكون جميع خزانات المحروقات تحت ارضية المحطة وان تغطي بطبقة ترابي لا يقل سمكها عن (٥٠ سم) وبطبقة مسلحة لا يقل سمكها عن (٢٠ سم) وان تعيد ارضية المحطة بكاملها.

٧ - ان تتوفر في محطة المحروقات الكهرباء والماء ودورة صحية للرجال واخرى للسيدات وخدمات اطارات السيارات (البناشير).

٨ - ان لا يقل البعد بين محطة المحروقات والاخرى في الاتجاه الواحد من الطريق عن (٢٠٠) متراً وان لا يقل هذا البعد عن (١٠٠) م من النقطة الموازية للمحطة من الطريق إذا كانت المحطة الاخرى على الجهة المقابلة من الطريق.

المادة ٨ - تعدل المادة (٢٨) من النظام الأصلي بإضافة ما يلي الى آخرها :-

كما يجوز استعمالها لأغراض توفير الخدمات المحلية اليومية لسكان المنطقة في مجال الاعمال والحلات التالية بموافقة اللجنة، وطبقاً للشروط التي تقررها :-
نقل وفضابطة، مطعم شعبي، صيدلية، عيادة ولواكبة، ومصبغة ومكوى، ومحل زهور، مخبز، مكتبة، خلاق رجال، وخلاق السيدات.

المادة ٩ - يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٢٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ز - مع مراعاة حكم المادة (٢٨) من هذا النظام إذا كان البناء المطلوب ترخيص انشائه لغرض السكن فيكون الحد الأدنى للارتدادات الجانبية والخلفية للبناء بما يعادل مثلي الارتدادات المحددة في هذه المادة.

المادة ١٠ - تعدل المادة (٤٨) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (و) التالية إليها :-

و - تستوفي الامانة الرسوم التالية عن حالات التجاوز الآتي بيانا، ويعتبر الجزء من المتر المربع او المكعب من التجاوز متراً مربعاً لغاية احتساب الرسوم :-

نوع التجاوز		لوح الاستعمال	
الارتدادات للمتر المربع	النسبة المئوية للنسبة الطابقية للبناء للمتر المربع	الحجم للمكعب	بدل موقف سيارات لكل متر مربع
فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار	فلس دينار
سكن اخضر	الرسوم المقررة في المنطقة التي يقع فيها مضافاً إليها ٥٠٪ من تلك الرسوم		
سكن أ	٤٠	٢٠	٢٠
سكن ب	٣٠	١٦	١٥
سكن ج	٢٠	١٠	١٠
سكن د	١٠	٨	٨
سكن شعبي	٤	٢	٢
تجاري مركزي	١٠٠	٥٥	٣٦
تجاري عادي	٧٥	٤٠	٢٤
تجاري محلي	٥٠	٢٧	٢٠
الصناعات	١٠٠	٥٥	٣٦
صناعات خفيفة	٨٠	٤٠	٢١

المادة ١١ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها :-
(وذلك باستثناء الابنية التي اقيمت قبل تاريخ ١٦/٧/١٩٧٩)

المادة ١٢ - يلغى نص الفقرتين (أ) و (د) من المادة (٦٦) من النظام الاساسي ويستعاض عنها بما يلي : -

أ - المنجأ . ويبنى وفق المواصفات الهندسية والشروط التي تقرها الجهات المختصة ويستثنى من حكم هذه الفقرة الابنية التي تقع ضمن قطاعي سكن (ج) و (د) الا اذا توفر فيها طابق تسوية او قبر وتطبق عليها تلك المواصفات والشروط .

د - الحفرة الامتصاصية ، وتنشأ وفق المواصفات الهندسية التي تقرها اللجنة .

١٩٨٤/٥/٢٠

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع أحمد عبيدات
وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير التكوين أبراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة د. محمد عضوب الزين
وزيرة الاعلام وزيرة الخارجية بالوكالة فليس شرف	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة والسياحة د. جواد العناني طاهر حكمت
وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلت داودية
وزير الضفة الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عويذات	وزير الامشغال العامة المهندس رائف نجم
		وزير شؤون الارض المحطة شوكيت محمود

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٨٤) تاريخ ٢-٥-١٩٨٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لدخول شركات الطيران في المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت بشكلها التالي :

اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي

لدخول شركات الطيران في المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت رغبة منهما في عقد اتفاق بينهما لتجنب الازدواج الضريبي على دخل مؤسسات وشركات النقل الجوي قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تعريف :

- ١ . تعني عبارة ضرائب الدخل اي ضرائب تفرض على مجموع الدخل او على اجزاء منه من قبل اي من الدولتين المتعاقبتين ويكون هذا الدخل اوجزاء منه ناتجا عن ممارسة نشاط النقل الجوي من قبل شركات ومؤسسات النقل الجوي ويشمل ذلك اية ضرائب سابقة محتقة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ولم تدفع بعد . كما يشمل ذلك اية ضرائب مماثلة او بديلة مفروضة او يجري فرضها بعد توقيع هذه الاتفاقية .
- ب . تعني عبارة ممارسة نشاط النقل الجوي النشاط الفعلي للنقل جوا للركاب والحيوانات والبضائع والامثلة الزائدة والبريد سواء اكلت الطائرات الناقلة مملوكة او مستأجرة من قبل شركات ومؤسسات النقل الجوي في كل من الدولتين المتعاقبتين ، ويشمل ذلك مبيعات التذاكر والمستندات المستعملة لأغراض النقل .
- ج . تعني عبارة شركات ومؤسسات النقل الجوي ما يلي : -
 - ١ . مؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
 - ٢ . مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .
 - ٣ . أي مؤسسة او شركة نقل جوي تعين من قبل احدى الدولتين المتعاقبتين ومعا للاتفاقية التتالية للنقل الجوي بين البلدين بدلا من المؤسسات المذكورتين في البندين ١ ، ٢ من هذه الفقرة او اضافة لهما .
 - ٤ . أي شركة او مؤسسة نقل جوي أخرى تلك احدى الدولتين او رعاياها نصف راسمالها على الاقل ، بموجب اي اتفاق او ترتيب عام أو خاص بين الدولتين المتعاقبتين لتشغيل خدمات جوية محددة او غير محددة المواعيد .

المادة الثانية

تتعهد الدولتان المتعاقبتان بتبادل الاعفاء من الضرائب على الدخل الناتج عن ممارسة نشاط النقل الجوي من احدى الدولتين الى الاخرى او مروراً بهما او من دولة ثالثة مروراً باحدى الدولتين المتعاقبتين الى الاخرى او الى دولة اخرى والمتتي لشركات ومؤسسات النقل الجوي وذلك في أي من الدولتين المتعاقبتين .

المادة الثالثة

تبادل سلطات ضريبة الدخل في الدولتين المتعاقبتين المعلومات اللازمة لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية والتعديلات التي تطرأ على قوانين ضريبة الدخل ، ويجب ان تعامل اية معلومات تنقلها الدولة المتعاقدة على انها سرية ولا يجوز انشاؤها الا للتحكم والادارات الحكومية المختصة ، او في حال موافقة الدولة المتعاقدة الاخرى على الامتناع .

المادة الرابعة

على كل دولة من الدولتين المتعاقبتين ان تخطر الاخرى باستكمال الاجراءات الدستورية والقانونية لتصديقها ، ومع مراعاة ما جاء في الفقرة ١ من المادة الاولى يسري مفعول هذه الاتفاقية اعتبارا من مطلع الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق .

المادة الخامسة

يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إلغاء هذه الاتفاقية وذلك بأشعار الدولة الاخرى خطيا بالطريق الدبلوماسية قبل ستة اشهر على الاقل من التاريخ الذي ترغب بانتهائها فيه ، وعندئذ تعتبر هذه الاتفاقية ملغاة اعتبارا من مطلع الشهر التالي للشهر الذي انتهت خلاله مدة الاشعار .

وقعت بالاحرف الاولى في عمان في اليوم الثامن من شهر رجب لسنة ١٤٠٤ هجرية الموافق للثامن من شهر نيسان ١٩٨٤ ميلادية .

عن حكومة دولة الكويت

محمد ابراهيم

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

سلمان الطراونه

صدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٨٧) تاريخ ٢-٥-١٩٨١ تضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية جيبوتي والمحضر المشترك للتعاون الفني بين البلدين بشكلها التالي : -

اتفاقية

تعاون اقتصادي ، تجاري وفني
بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية جيبوتي

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية جيبوتي

اذ تحدهما الرغبة في تنمية وتوطيد التعاون الاقتصادي ، والتجاري والفني بينهما في جميع الميادين تدعيا لروابط الاخوة بين البلدين ، ورغبة منهما في تقوية وتميز هذه العلاقات على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

نقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات بين بلديهما وفقا للاحكام الواردة في هذا الاتفاق ، مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في كل منهما .

المادة الثانية

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية .

المادة الثالثة

لتنطبق احكام الدولة الاكثر رعاية المشار اليها في المادة الثانية اعلاه على ما يلي :
١. الزايات والامتيازات الممنوحة من أي من الطرفين المتعاقدين للبلدان المجاورة له بقصد تسهيل تجارته معها .
٢. الامتيازات الممنوحة من قبل احد الطرفين المتعاقدين الى السلع والبضائع المستوردة بموجب برنامج مساعدات مقدم لهذا الطرف من قبل طرف ثالث او مؤسسة او هيئة او اية منظمة عالية .

المادة الرابعة

يجوز لكل من الطرفين فتح مركز تجاري دائيم في بلد الطرف الاخر كوسيلة للتعريف والترويج بالسلع المنتجة في كل منهما وذلك وفقا للقوانين والانظمة المزمعة فيها على ان يكون عمل المركز وفقا للاسس التالية :

١. تقوم الجهات المختصة في البلدين باصدار اجازات الاستيراد اللازمة باسم كل من المراكز .
 ٢. يقوم المركز التجاري بتشجيع الاتصالات بين المستوردين والمصدرين وعقد الصفقات التجارية .
 ٣. يقوم كل طرف باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل المركز التجاري الخاص به ويسع العمليات والتشريعات اللازمة وفقا للقوانين والانظمة المزمعة في كلا البلدين .
 ٤. يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المبيعة مور ايداعها في البنوك المعنية بالعملة القابلة للتحويل كما يسمح كل جانب بتحويل صافي ارباح المركز التجاري العام في بلده مستويا او الناشئة من العمليات التجارية بالعملة القابلة للتحويل .
- كما يجوز إقامة مغارض مؤقتة تهدف الى تشجيع التعاون السياحي والتعريف بالمنتجات الوطنية لأي منهما .

المادة الخامسة

مع مراعاة احكام التعمير الجبركية والانظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير النافذة في كل من البلدين لا تفرض او تجبى رسوم من قبل اي من البلدين المتعاقدين عند استيراد او تصدير المواد التالية من بلد اي منهما .

- ١ . عينات البضائع التي هي مجرد الدعاية وليس لها اية قيمة تجارية .
- ب . البضائع المستوردة لغراض المعارض والمسوح باستيرادها تحت وضع الادخال المؤقت شرط اعادة تصديرها .

المادة السادسة

يبدل الطرفان المتعاقدان احدى جهودهما لتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية بينهما وخاصة في المجالات التالية :

- ١ . النقل والمواصلات
- ٢ . الزراعة والارشاد الزراعي
- ٣ . الاسكان والتعمير .
- ٤ . الاستثمار .
- ٥ . التربية والتعليم
- ٦ . تبادل الخبرات وتوعيم الكوادر
- ٧ . اقامة المشاريع المشتركة .

المادة السابعة

يجرى تسديد المدفوعات الناشئة عن تبادل السلع والخدمات بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان او بموجب اية ترتيبات دفع يتم الاتفاق عليها بين السلطات النقدية في كل من البلدين .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل النقل والتنقل للأشخاص والبضائع بالوسائل الجوية والبحرية بين بلديهما .

كما يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على منح حق الهبوط للطائرات الوطنية التابعة للطرف الآخر في مطاراته وذلك بموجب اتفاق خاص يعقد بينهما .

المادة التاسعة

يتمتع كل من الطرفين المتعاقدين السفن التي تحمل علم الدولة الاخرى معاملة لا تقل افضلية من المعاملة التي تتمتع لسفن الدولة الاكثر رعاية ، وذلك فيما يتعلق برسوم الصولة ورسوم الموانئ ورسوم الارشاد ورسوم المناورات والرسوم الاخرى المماثلة التي تجبى عن موانئ البلد الاخر .

المادة العاشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في المجالات الاعلامية المختلفة ويشجعان على تبادل البرامج الاعلامية والتلفزيونية والصحف والكتب ووسائل نشر الفكر الاخرى .

المادة الحادية عشرة

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وفي تسهيل التبادل المنفجعات والمعلومات بين البلدين ، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة خبراء مشتركة يرأسها سفير دولة الاردن في عمان ، ويتكون من ممثلين من المملكة الاردنية الهاشمية وممثلين من جمهورية جيبوتي ، ويكون مهمتها الاتي :-

- ١ . متابعة مختلف اوجه التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين بشكل منتظم ، والبحث في تنمية وسائل هذا التعاون .
 - ٢ . معالجة أية عقبات او مشكلات قد تنشأ من تنفيذ هذه الاتفاقية .
- وتجتمع هذه اللجنة في جيبوتي ، وغالبان بالتساوي مرة واحدة في السنة على الاقل او بناءا على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية عشرة

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ويصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات توريد مصادقة حكومي البلدين عليه وفقا للانظمة الدستورية في كل منهما .

ويبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته في انهاءه ، وذلك قبل انتهاء مدته السارية بثلاثة اشهر على الاقل .

وقع في جيبوتي في الثالث من شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٤م من نسختين أصليتين باللغة العربية ويحتفظ كل طرف بأحدهما ولكل من النسختين نفس القوة .

عن حكومة

المملكة الاردنية الهاشمية

معالي الدكتور جواد العناني

وزير الصناعة والتجارة والسياحة

عن حكومة

جمهورية جيبوتي

معالي السيد فهمي احمد الحاج

وزير الصناعة والتنمية الصناعية

مخبر اجتماع

أيضا بالعلاقات الاخوية والودية التي تربط بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية جيبوتي ، ورغبة في تدعيم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية بينهما على أساس من المساواة والاحترام المتبادل وقد قام وفد اقتصادي اردني بزيارة الى جمهورية جيبوتي خلال الفترة الواقعة بين ٢٨/٢-٣/٤/١٩٨٤م ، وقد أجرى الوفد محادثات تهيئية مع عدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص في جمهورية جيبوتي بهدف تنمية وتعزيز روابط التعاون الاقتصادي والتجاري والفني وبحث أسس وأشكال التعاون الممكنة بينهما .

وللتأكيد على رغبة الجانب الاردني في توطيد وتدعيم هذا التعاون فقد وصل السيد جيبوتي بتاريخ ١٩٨٤م ، معالي الدكتور جواد العناني وزير الصناعة والتجارة والسياحة حيث ترأس الجانب الاردني في المحادثات التي جرت خلال هذه الزيارة .

« اساءة اعضاء الوفدين . مدرجة في الملحق رقم (١ ، ٢) من هذا المحضر » .

وقد استقبل الدكتور العناني من قبل نخلة رئيس الجمهورية الحاج حسن جوليد ابديدون ، كما استقبل من قبل دولة رئيس الوزراء برخت جورت حدو .

وخلال الزيارة أجرى الدكتور العناني محادثات مع معالي السيد فهمي احمد الحاج وزير الصناعة والتنمية الصناعية في جمهورية جيبوتي .

واستعرض الجانبان خلال هذه المحادثات مسجود ومفتوح طرق ووسائل تنمية وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين وتبادل المعلومات حول الامكانيات التي مستحق من هذه الزيارة وفي هذا المجال اتفق الطرفان على ما يلي : -

اولا : في مجال القبال التجاري :

- اتفق الطرفان على اعتبار هذا المحضر جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقع بالاحرف الاولى بتاريخ توقيع هذا المحضر .

- تشجيع وتشجيع تبادل الوفود التجارية والصناعية والزراعية بين البلدين وفي هذا المجال وجه الجانب الاردني الدعوة لوفد من غرمة التجارة والصناعة الجيبوتية لزيارة الاردن خلال النصف الاول من هذا العام .

- اقامة معرض للمنتجات الاردنية في جيبوتي خلال النصف الثاني من هذا العام على ان يرافق هذا المعرض احياء نشاطات مولوكورية وثقافية واعلامية وسياحية .

وقد ابدى الجانب الجيبوتي ترحيبه باقامة هذا المعرض وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لهذا الغاية .

- اتفق الطرفان على ان يقوم كل واحد منهما بفتح مركز تجاري دائم في البلد الاخر كوسيلة للتعريف بالسلع المنتجة في كل منهما وفرويجها ، وذلك وفقا للقوانين والانظمة المرمية فيهما على ان تعمل المراكز التجارية في كل من البلدين وفقا للاسس التالية : -

- ١ . تقوم الجهات المختصة في البلدين باصدار اجازات الاستيراد اللازمة باسم كل من المراكز التجارية .
- ٢ . يقوم المركز التجاري بتشجيع الاتصالات بين المصدرين والمستوردين ومعد الصفقات التجارية .
- ٣ . يقوم كل جانب باخذ الاجراءات اللازمة لاقامة المركز التجاري الخاص به ووضع التعليمات والقرارات اللازمة وفقا للقوانين والانظمة المرمية في كلا البلدين .

٤ . يصبح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المبيعة فور ايداعها في البنوك المعنية بالعملة القابلة للتحويل كما يسمح كل جانب بتحويل مساهمات المراكز التجارية في بلده سنويا او الناقصة من العمليات التجارية بالعملة القابلة للتحويل .

- ضرورة تنمية وتشجيع القبال التجاري بينهما (بين البلدين) واجراء الوسائل الكفيلة التي تساهم على ذلك وحث المؤسسات والشركات المعنية في كل من البلدين على ضرورة العمل من اجل تحقيق هذه الغاية .

- كما ابدى الجانب الاردني رغبته في الاستفادة من الخدمات المتوفرة في المنطقة الحرة وميناء جيبوتي ، وقد رحب الجانب الجيبوتي بذلك وفقا للقوانين واللوائح والنظم السارية بجيبوتي (القوانين والانظمة المرمية بجيبوتي) .

ثانيا : في مجال التعاون الصناعي :

بحث الجانبان اسس وأشكال التعاون الصناعي التي يمكن ان تعود بالفائدة على كلا البلدين وفي هذا الخصوص ابدى الجانب الجيبوتي رغبته في الاستفادة من المشاركة الاردنية في مجال التصنيع واقامة المشاريع الصناعية المشتركة في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة .

كما ابدى الجانب الجيبوتي رغبته في ان يقوم المستثمرون الاردنيون بالمساهمة في هذه الصناعات الجيبوتية واما بالمشاركة مع المستثمرين الجيبوتيين او بشكل منفرد .

ثالثا : في مجال الانشاء والابنية السكنية :

اوضح الجانب الجيبوتي ما تمنية جيبوتي من نقص في قطاع الابنية السكنية وابدى رغبته في مساهمة شركات المقاولات والمؤسسات الاردنية في تطوير هذا القطاع عن طريق تقديم الخبرات الفنية والادارية ايا بالمشاركة الثنائية او بالاتفاق مع طرف ثالث ممول لاقامة هذه المشاريع بخبرات اردنية . وفي هذا الخصوص ابدى الجانب الاردني ترحيبه بتقديم الامكانيات المتاحة لديه في هذا الشأن .

رابعا : في مجال الزراعة :

عرض الجانب الجيبوتي الجهود التي تبذلها الحكومة الجيبوتية للنهوض في تنمية القطاع الزراعي وبين ان جيبوتي تعاني من نقص في مجال الاشغال الزراعي وحفر الابار الارتوازية ، والزراعة بالتنقيط وتنمية الثروة الحيوانية ، كما ابدى الجانب الجيبوتي رغبته بالاستفادة من الخبرات والخدمات الاردنية التالية :

- خبيرين في مجال البستنة ولدة سنتين .
 - خمس منح دراسية لطلبة جيبوتيين للدراسة بالجامعات الاردنية (كليات الزراعة) ويتم تنفيذ ذلك خلال العامين القادمين التاليين .
 - تزويد وزارة الزراعة والتنمية الريية الجيبوتية بالمشاورات التالية :
« ١٠٠٠ شطة قريب نروت ، ١٠٠٠ شطة برتقال ، ١٠٠٠ شطة جواة ، ٢٠٠٠ شطة ليون حاض ، ١٠٠٠ شطة نخيل البلح ، ٥ كيلو جرام بذور جواة ، ٥ كيلوجرام بذور لاشجار الغابات » .
- ووعده الجانب الاردني باعطاء هذا الطلب اهمية خاصة .

خامسا : في مجال التعاون الفني والتدريب :

ابدى الجانب الجيبوتي رغبته في الاستفادة من مؤسسات التدريب المختلفة في الاردن لاكتساب المهارات الادارية والفنية وخاصة في مؤسسة التدريب المهني ومعهد الادارة العامة ومعهد الادارة الاردني ومعاهد البوليتكنيك الموجودة في الاردن .

ابدى الجانب الاردني استعداداه لاستقبال متدربين جيبوتيين للتدريب في المؤسسات والمعاهد الاردنية المختلفة واتفق في هذا الشأن على ان تقوم الجهات المختصة في كل من البلدين بالاتصال فيما بينهما لتحديد احتياجات الجانب الجيبوتي ووضع البرامج التدريبية المختلفة .

كما بين الجانب الاردني - امكانية تزويد جيبوتي بمهارات وكفاءات اردنية في مجالات الطب والهندسة والتدريس على ان يقوم الجانب الجيبوتي بتوفير السكن - الملائم ووسائل الانتقال الداخلية وتوفير نظير جيبوتي بالاردني الموعد لهذه الفاية .

هذا وقد وجه معالي الدكتور جواد العناني دعوة لمعالي وزير الصناعة والتنمية الصناعية في جمهورية جيبوتي لزيارة المملكة الاردنية الهاشمية في الوقت الذي يراه معاليه مناسباً وقد قبلت هذه الدعوة .

حرر في جيبوتي في اليوم الثالث من شهر نيسان « ابريل » عام ١٩٨٤ م .

من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	من حكومة جمهورية جيبوتي
الدكتور جواد العناني	فهي احمد الحاج
وزير الصناعة والتجارة والسياحة	وزير الصناعة والتنمية الصناعية

ملحق رقم (١)
اسماء الجانب الاردني

- | | |
|-------------------------------|---|
| ١. معالي الدكتور جواد العناني | — وزير الصناعة والتجارة والسياحة |
| ٢. سعادة السيد زهير سكجها | — سفير المملكة الاردنية الهاشمية في صنعاء |
| ٣. السيد جبيل تموه | — رئيس قسم العلاقات الاجنبية / وزارة الصناعة والتجارة |
| ٤. السيد هاني الخماش | — رئيس قسم تنمية الصادرات / وزارة الصناعة والتجارة . |
| ٥. السيد سامي ماثور | — مدير مكتب معالي الوزير / وزارة الصناعة والتجارة . |
| ٦. السيد صالح تايه | — مساعد مدير العلاقات الخارجية للبنك المركزي . |
| ٧. السيد زيد شعشع | — نائب رئيس مجلس ادارة غرفة صناعة عمان |
| ٨. السيد سليمان بغدادادي | — عضو مجلس ادارة غرفة صناعة عمان |
| ٩. السيد احمد القطابين | — مندوب شركة اسمنت الجنوب . |

ملحق رقم (٢)
اسماء اعضاء الجانب الجبوتي

١. معالي السيد مهدي احمد الحاج
٢. السيد سعيد علي كبش
٣. السيد جيلاني برهان علي
٤. السيد لوك آدن
٥. السيد علي احمد علي
٦. السيد علي احمد
٧. السيد محمد ابراهيم محمد
٨. السيد جان لوي
٩. السيد احمد مقصص مؤمن
١٠. السيد احمد والي سمندر
١١. السيد ادريس جيري
١٢. السيد محمود جامع
١٣. السيد عمر عبدالله
- وزير الصناعة والتنمية الصناعية
- رئيس غرفة التجارة والصناعة الدولية
- مدير ميناء جبوتي البحر الدولي
- مدير البنك المركزي
- مدير التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والتنمية الصناعية
- مدير مستشفيات العاملين بالشركات
- مساعد مدير التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والتنمية الصناعية
- المستشار الفني لوزير الزراعة
- مستشار بوزارة الخارجية والتعاون
- مستشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
- نائب المعهد العالي الفني للدراسات والبحوث العلمية والفنية
- مهندس زراعي بوزارة الزراعة
- وزارة الصناعة والتنمية الصناعية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠٩ تاريخ ٦-٥-١٩٨٤ م
المضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الصحي التسييم التوقيع عليها بين وزارتي الصحة في كل من
المملكة الاردنية الهاشمية ودولة قطر بشكلها التالي :

اتفاقية

بين وزارتي الصحة في كل من
المملكة الاردنية الهاشمية ودولة قطر

انطلاقاً من آفاق التعاون المتبادلة والعلاقات الاخوية الوطيدة القائمة بين البلدين الشقيقين دولة
قطر والمملكة الاردنية الهاشمية التي ارسى دعائمها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
امير البلاد المفدى واخيه حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم ورغبة في تطوير وتوثيق سبل
التعاون في المجالات الصحية المختلفة ، فقد تم اعتبار الاسس التالية نقاط ارتكاز اساسية لمجالات
التعاون الصحي بين البلدين توضع بموجبها الاطر المختلفة الكفيلة بتنمية التعاون الصحي المنشود
وتنفيذها .

١. التنسيق بين البلدين في مجالات مكافحة الامراض السارية والموتونة ووضع الوسائل النسي
التي تضمن هذا التنسيق وتسهيل عملية التطبيق .
٢. التنسيق بين البلدين في مجال الخدمات الصحية في النواحي التالية :
أ. اتاحة الفرصة امام اطباء كل بلد للاطلاع على تطور الخدمات الصحية في البلد الاخر من
طريق الزيارات الدورية وفقاً للترتيب الذي سيوضع لهذه الغاية .
ب. وضع اسس للتعاون والاستفادة من الخدمات الصحية المتطورة في كلا البلدين بحيث يسهل
على المواطنين الحصول على هذه الخدمة حسب ترتيب واضح .
٣. تبادل المعلومات من جميع اوجه النشاطات العلمية والحلقات الدراسية والمؤتمرات والكتيب
والنشرات الطبية .
٤. العمل والتنسيق في مجال التكامل في كل من الصناعة والسياسة الدوائية .
٥. وضع اسس لاستخدام القوى البشرية من كلا البلدين وخاصة في مجال الطب العام والصيدلة وطب
الاسنان ومنع التسهيلات اللازمة لذلك .
٦. تنسيق وتبادل المعلومات والبرامج اكلية ومدارس التمريض والقبالة ومعاهد المهن الطبية
المساعدة والمساندة في البلدين وتدريب الروابط وتبادل الخبرات بينها وقبول مرشحين من
دولة قطر الشقيق للالتحاق بكلية التمريض ومعاهد المهن الطبية المساعدة والمساندة في الاردن .
وايضا استقبال مدرسين من قطر للتدريب على التدريس في مثل هذه المؤسسات .

٧. ١. تشكيل لجنة تابعة دائمة لوضع برامج تنفيذية تضم كلا من :

١. وكيل وزارة الصحة دولة قطر .

٢. وكيل وزارة الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية .

٣. مساعد وكيل الوزارة في دولة قطر .

٤. مساعد وكيل الوزارة في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب. تجتمع اللجنة المشار اليها في البلديتين بالتناوب كلما اقتضت الضرورة لذلك .

الدكتور كامل المجولوني
وزير الصحة العامة
دولة قطر

خالد محمد المانع
وزير الصحة العامة
دولة قطر

صدر في الدوحة : بتاريخ ١٧ رجب ١٤٠٤ هـ
الموافق : ١٨ أبريل ١٩٨٤ م

تعليمات الفحص الفني للمركبات

صائبة بالاستناد لاحكام المادتين (٧ و ٢٧) فقرة (د)

من قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤

المادة ١. تخضع المركبات الآلية على اختلاف انواعها والمقطورات وانصاف المقطورات لفحص فني وذلك على النحو التالي :

١. عند تسجيلها لأول مرة لدى مراكز الترخيص المختصة لتحديد مواصفاتها والتثبت من توافر كافة الشروط المحددة في قانون السير والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها .

ب. بعد ادخال اي تعديل جوهري على المركبة مثل تغيير المحرك او القاعدة (الشاسي) او الهيكل (الصندوق) .

ج. عند اعادة استخدام المركبة بعد توقفها عن العمل رسميا مدة لا تزيد عن السنة وذلك للتثبت من مواصفاتها وصلاحياتها .

المادة ٢. ١. تخضع سيارات الركوب الصغيرة والخصوصية على اختلاف انواعها والدراجات الآلية لفحص فني دوري لدى ادارة الترخيص او مروعها المختصة وفقا للاتي : -

١. السيارات والدراجات الآلية الجديدة من موديل سنة الصنع تفحص مرة واحدة خلال الثلاث سنوات الاولى .

٢. السيارات والدراجات الآلية التي لم يفس على صنعها اكثر من عشر سنوات تفحص مرة واحدة كل سنتين .

٣. السيارات والدراجات الآلية التي مضى على صنعها اكثر من عشر سنوات تفحص دوريا كل سنة .

ب. تطبيق احكام البنود (٢٤٢٤١) من الفقرة (ا) على سيارات الهيئات السياسية والتنصليية المعناة من الرسوم .

المادة ٣. ١. تخضع سيارات الركوب العمومية والسياحية والادخال المؤقت وسيارات الركوب المتوسطة والحافلات والشحن لفحص دوري سنوي باستثناء السنتين الاوليتين لتفحص السيارة مرة واحدة اذا كانت من موديل سنة الصنع .

ب. تطبيق الاحكام الواردة في الفقرة (ا) على سيارات الهيئات السياسية والقصلية ذات الاستعمال الخاص وسيارات الشحن والحافلات والركوب المتوسطة .

المادة ٤. تخضع المركبات الزراعية ومركبات الاشغال لفحص فني دوري مرة كل خمس سنوات اما الجرارات العاملة على الاطارات الهوائية فيطبق حكم المادة الثانية من هذه التعليمات .

المادة ٥. تشكل اللجان الفنية للفحص من قبل مديرو ادارة الترخيص .

المادة ٦. تصدر اللجان المعنية ب نتائج الفحص على شهادة الصلاحية وفق النموذج المقرر بإدارة الترخيص

المادة ٧. ١. تعتد قرارات اللجان الفاحصة بشأن صلاحية المركبة ولصاحب المركبة الطعن بقرارها بطلب يقدم الى مدير الترخيص .

ب. تنظر في الطعون لجنة خاصة يعينها مدير الترخيص شريطة ان يكون احد اعضائها مهندسا ميكانيكا وضابطا خبرا بفحص المركبات وذلك بعد دفع الرسوم المقررة .

المادة ٨. يجوز اجراء محوص دورية للمركبات على الطرق العامة من قبل الاجهزة المعنية في مديرية الامن العام وذلك بناء على قرار يصدر عن وزير الداخلية (سلطة الترخيص) ويحدد بموجب الطرق التي يتم الفحص عليها ومدة الحيلة وتوقيتها والوسائل والاجراءات الواجب اتخاذها حيال المركبات المخالفة لتعليمات تجهيز المركبات .

المادة ٩. توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير الداخلية

سليمان عرار

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ٨-٢-١٩٨٤ رقم تم/١٣٥٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (م) من المادة (٨٢) من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٨ من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحد للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما يلي :

اذا كان الموظف قد قام باي عمل اضافي خارج نطاق اعماله الرسمية مقابل اجور او مكائات دون الحصول على تصريح بذلك من مجلس الوزراء هل يحق لمجلس الوزراء في هذه الحالة تطبيق نص الفقرة (م) من المادة ٨٢ من نظام الخدمة المدنية واسترداد المبلغ الذي حصل عليه الموظف مقابل عمله الاضافي ؟ ام انه يتعين في هذه الحالة تطبيق نص المادة (١٨) من النظام رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه آنفا واسترداد جميع العلاوات التي تقاضاها الموظف بموجب احكام هذا النظام ؟ ام انه يتوجب تطبيق النصين المذكورين معا واسترداد كلا المبلغين المبينين فيهما ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء الذي طلب فيه التفسير وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١. ان الفقرة (م) من المادة ٨٢ من نظام الخدمة المدنية تنص على ما يلي : « يحظر على الموظف ان يقبل اي عمل خارج عن نطاق اعماله الرسمية الا بتصريح من مجلس الوزراء على ان لا تنشأ من جراء ذلك العمل الجديد اية عرقلة لامال الموظف الرسمية » ، واذا حصل على مبلغ ما نتيجة قيامه بعمل اضافي دون موافقة مجلس الوزراء فللمجلس ان يسترد المبلغ لخزانة الدولة مع جواز ملاحظته تأديبيا ، الا انه يحق لوزير التربية والتعليم السماح لموظفي وزارته باعطاء حصص اضافية بعد اوقات الدوام الرسمي مقابل اجور على ان لا تنشأ من جراء ذلك عرقلة لامال الموظف الرسمية وعلى ان تسرى عليه احكام هذه الفقرة بالنسبة لاي مبلغ يحصل عليه الموظف دون موافقة وزير التربية والتعليم »

٢. نصت المادة ١٨ من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحد للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ : اذا قام الموظف باي عمل اضافي خارج نطاق وظيفته الرسمية مقابل اجور او مكائات دون الحصول على تصريح بذلك من مجلس الوزراء تسترد منه جميع العلاوات التي كان قد تقاضاها بموجب احكام هذا النظام خلال مدة تلك المخالفة على ان لا تقل من علاوات شهر واحد وبالإضافة لذلك يكون عرضة للاجراءات التأديبية والعقوبات المسجلة المنصوص عليها في انظمة الخدمة المدنية والموظفين المعمول بها .

٣. ان المادة ٢٣ من نظام العلاوات المذكورة تنص على ما يلي : « يلغى اي نص في اي تشريع آخر وذلك الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام » .

القرار

لدى الاطلاع على النصوص القانونية المطلوب تفسيرها نجد ان نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ قد اعتبر بمقتضى المادة ٨٢/م المبلغ الذي تقاضاه الموظف لقاء قبوله اي عمل خارج عن نطاق اعماله الرسمية بدون موافقة مجلس الوزراء ايرادا للخرينة ولم تتناول احكامه العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص لانها لم تكن مقررة حين وضع هذا النظام .

